حالات النصب بين الاسم والفعل بشواهدها القرآنية

أ.د: عزّة عدنان أحمد عزّت
Azza.ezzat@uoz.edu.krd
أ. م. د: خالدة عمر سليمان
khalida.sulaiman@uoz.edu.krd
جامعة زاخو/ كلية العلوم الإنسانيّة/ قسم اللغة العربيّة

Accusative cases between a noun and a verb. Evidence from the Holy Qur'an

Professor Dr. Azza Adnan Ahmed Ezzat
Assistant Professor Dr.khalida Omar Sulaiman

University of Zakho/College of Humanities/Arabic Department

حالات النصب بين الاسم والفعل بشواهدها القرآنية

أ. د: عزّة عدنان أحمد عزّت أ. م. د: خالدة عمر سليمان
جامعة زاخو/ كلية العلوم الإنسانيّة/ قسم اللغة العربيّة

ملخص البحث

معلوم أنَّ الجملة في العربية نوعان: فعلية واسمية، أمّا الفعلية فقد يكون فعلها ماضٍ أو مضارع أو أمر، والاسم فيها قد يكون فاعلا أو مفعولا، وأمّا الجملة الاسمية فقد تتكون من اسمين هما المبتدأ والخبر، وقد يكون الخبر جملة اسمية أو فعلية، وممّا لا شكَّ فيه أن يكون بين الاسم والفعل أكثر من علاقة، حاولنا في هذه الدراسة جمعها تحت محورين: أوَّلهما التقديم والتأخير من حيث وجوب التقديم والتأخير أو جوازه، وثانيهما عمل الفعل في الاسم من حيث التعدي، والإعمال والإلغاء، والتعليق.

الكلمات المفتاحية: (النصب، الاسم، الفعل، التعدي، الإعمال، الإلغاء، التعليق)

Research Summary

There are two types of sentences in Arabic: verbal and nominal. As for the verbal verb, its verb may be past, present, or imperative, and the noun in it may be a subject or object. As for a nominal sentence, it may consist of two nouns, namely the subject and the predicate, and the predicate may be a nominal or verbal sentence.

There is more than one relationship between the noun and the verb, and we tried to gather them under two axes: the first is precedence and delay in terms of the necessity or permissibility of precedence and delay, and the second is the action of the verb in the noun in terms of transitivity, implementation, cancellation, and suspension.

Keywords: accusative, noun, verb, infringement, implementation, cancellation, suspension.

مقدمة

المنصوبات نوعان: أفعال وأسماء، أمّا الأفعال فالفعل المضارع المسبوق بإحدى أدوات النصب عليه، وأمّا الأسماء ففي المفاعيل الخمسة: (المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه، وهو ظروف الزمان والمكان، والمفعول لأجله أو من أجله أو له، والمفعول معه)، والحال فضلا عن المنادى، والتمييز، والمستثنى في بعض الحالات، ويمكن أن نوضح ذلك بالنظر في زاويتين:

(**الأولى**): (**ما يؤثر في نصب الفعل من أدوات**)، فبعض أدوات النصب تنصب بنفسها، وأخرى بأنْ مضمرة.

(**الثانية**): (**ما يتأثر بالنصب من منصوبات**) كالصيغة الصرفية التي قد تؤثر في زيادة عدد المفاعيل كما في صيغة المضعف (فعَّل) كقولنا: فرَّحتُ اليتيمَ، وصيغة (أفعل) المزيدة بهمزة التعدّية، كقولنا: أجلستُ الزائرَ ، أو صيغة (استفعل) كما في: (بعُدَ المكانُ): صار بعيدا، واستبعد المكانَ: عدّه بعيدا، أو استبعد الشيءَ: نحّاه، لكن اللطيف أن ينقلب هذا الأمر إلى العكس تماما، ليتحول الفعل بصيغة (استفعل) إلى فعل لازم[1] كما في: (أخَّر) الشيءَ: جعله بعد موضعه، وأخَّر الموعدَ: أجّله، أمّا (استأخر) فقد ترد فعلا لازما بمعنى (تأخّر)[2]، ومثله (بحرَ) الأرضَ والحفرةَ: شقّها ووسّعها، و(استبحرت) الأرضُ والحفرةُ: انشقت واتسعت[3]، و(أناخ) بالمكان: أقام، وأناخ الجملَ: أبركه، واستناخ: برك، يقال: أناخه فاستناخ[4].

وتأسيسا على كل ما سبق قسمنا بحثنا على محورين: الأول تقديم الاسم والفعل أو تأخيرهما، والثاني أثر الفعل في الاسم، نوضح ذلك في المخطط التالي:

(1) من لطائف صيغة (استفعل) اللغوية، بحث مخطوط، أ. د. عزة عدنان أحمد عزت، والباحث سردار عباس محمد فاضل.

(2) معجم الوسيط، مجمع اللغة العربية: 27.

(3) المصدر نفسه: 73

(4) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: 1:434.

المبحث الأول: (التقديم والتأخير)

رتبة الفاعل أنْ يكون بعد فعله، مظهراً كان أو مضمراً، ورتبة المفعول أنْ يكون بعد الفعل والفاعل، وهو الأصل، ولكن قد يتقدَّم المفعول به على الفعل وقد يتأخَّر وجوبا أو جوازا، وذلك بشروط [1].

أمّا تقدّم الفاعل على الفعل ففيه إشكالية يمكن توضيحها بجملة (حضر زيد)، و(زيد حضر) التي انقسم النُّحاة في مثلها إلى فريقَين: (الأوَّل) لا يُجوِّز بأيِّ حالٍ أنْ يتقدَّم الفاعل على الفعل، و(الثَّاني) لم يرَ بأسًا في تقدُّم الفاعل على فعله، وأنَّ الجملة تبقى فعليَّةً كما هي، والفاعل يبقى فاعلا، حتَّى في حال تقدُّمه على الفعل، فالأصل أنَّ الفاعل مَن قام بالفعل أو اتّصل به، وتبنَّى هذا الاتِّجاه الكوفيُّون، وكان لكلِّ فريقٍ مبرِّراته[2]، ولم يرد مِن تقدّم الفاعل على الفعل في شروح اللمع من شواهد.

1) (وجوب تقديم المفعول على الفعل)

يتقدم المفعول على الفعل وجوبا وذلك في مواضع:

- إذا كان المفعول من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام منها:
  - ✓ أسماء الشرط، كقوله تعالى: ﴿**أَيًّا** مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأسماء الْحُسْنَى(110)﴾ [الإسراء] [3].
  - ✓ أسماء الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿**فَأَيَّ** آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ (81)﴾ [غافر].
  - ✓ (كمْ) أو(كأيِّنْ) الخبريتين، نحو: كم كتابٍ مَلَكتُ!، أو مضافاً إلى (كم) الخبريَّة.

نحو: (ذَنبَ كم مُذنِبٍ غَفرتُ!) و(كأيِّنْ من عِلمٍ حَوَيتُ!) وقد جاءت (كأين) مبتدأ، أو منصوبة على الاشتغال في القرآن، ولم تخرج عن هذا الإعراب في القرآن[4]، منه قوله: ﴿وَ**كَأَيِّنْ** مِنْ قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا(48)﴾ [الحج]، ﴿وَ**كَأَيِّنْ** مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ(8)﴾ [الطلاق]، (كأين)، في محل رفع مبتدأ وجملة (عتت) أي: (أعرضت) خبر[5].

أمّا (كم) الخبريَّة فتكون فاعلة، ومفعولة، ومجرورة، فأما الفاعلة تقول: كم رجلاً جاءكَ، ف (كم) موضعها: رفع بالابتداء، ورجلا: نصب على التمييز. وجاءك: رفع، خبر الابتداء، ومما ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: فترد ﴿وَ**كَمْ** مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا(4)﴾ [الأعراف][6]، و﴿وَ**كَمْ** مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا(26)﴾ [النجم][7]، (كم) هنا في محل رفع على الابتداء، والجملة الفعلية بعده الخبر[8].

وأمّا **المفعولة** –الواقعة مفعولاً به– كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ **كَمْ** أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ (7)﴾ [الشعراء]، (كم) خبريَّة كناية عن عدد مبنيّ في محلّ نصب مفعول به مقدّم[9].

---

(1) ينظر: المفعول به وأساليبه في النحو التعليمي على ضوء ما جاء في القرآن الكريم وديوان ذي الرمة: 305-308.

(2) ينظر: تقديم الفاعل على الفعل – ثغرة النَّحو العربيّ المؤسفة: https://www. alnahw. com/، وزاوية لغوية (تقدم الفاعل على الفعل) https://www. omandaily. om/.

(3) شرح الباقوليّ: 659-660، وأبي البقاء: 528/2

(4) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 2/ 339.

(5) إعراب القرآن وبيانه: 10/ 126.

(6) شرح الباقوليّ: 689.

(7) شرح الباقوليّ: 689.

(8) مشكل إعراب القرآن: 2/ 693.

(9) الجدول: 19/ 55.

وأمّا **المجرورة**: فتقول: بكم إنسانٍ مررتُ، فـ(كم) مجرورة[1]، أمّا (كأين) فلا تضاف ولا يضاف اليها، وإنَّما وجب تقديم المفعول به إنْ كان واحداً مما تقدم، لأنّ هذه الأدوات لها صدر الكلام وجوباً، فلا يجوز تأخيرها.

- أن يكون المفعول به منفصلاً في غير باب (سلْنيه وخلْتَنيهِ)

وذلك نحو: الضمير(**إياكَ**) في قوله تعالى: ﴿أَهَؤُلَاءِ **إِيَّاكُمْ** كَانُوا يَعْبُدُونَ(40)﴾ [سبأ][2]، إذ قدَّم المفعول به (إيَّاكم) على عامله (يعبدون)، وقوله: ﴿**إِيَّاكَ** نَعْبُدُ وَ**إِيَّاكَ** نَسْتَعِينُ (5)﴾ [الفاتحة][3].

- أن يكون المفعول معمولاً لما يلي (الفاء) التي في جواب (أمَّا) ظاهرة

كقوله: ﴿فَأَمَّا **الْيَتِيمَ** فَلَا تَقْهَرْ (9) وَأَمَّا **السَّائِلَ** فَلَا تَنْهَرْ (10)﴾ [الضحى]، أو مقدرة كقوله: ﴿وَ**رَبَّكَ** فَكَبِّرْ (3) وَ**ثِيَابَكَ** فَطَهِّرْ (4)﴾ [المدثر].

2) **(وجوب تأخير المفعول عن الفعل)** في المواضع الآتية:

- خشية اللبس، كقوله تعالى: ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا **الْأُخْرَى** (282)﴾ [البقرة]، فعلامة الإعراب هنا مقدرة.
- الفاعل ضمير متصل والمفعول اسم ظاهر، كقوله تعالى: ﴿قَدْ **فَصَّلْنَا الْآيَاتِ** لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (97)﴾ [الأنعام].
- الفاعل والمفعول ضميران، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ **تَرَكْنَاهَا** آيَةً فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ (15)﴾ [القمر].
- الفعل مؤكد بنون التوكيد، كقوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ **لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ**(57)﴾ [الأنبياء].
- الناصب للمفعول فعل موصول بجازم، كقوله تعالى: ﴿**لَا تَدْخُلُوا** بُيُوتًا **غَيْرَ** بُيُوتِكُمْ(27)﴾ [النور].
- الفعل موصول بحرف ابتداء، كقوله تعالى: ﴿وَ**لَقَدْ** تَرَكْنَاهَا **آيَةً**(15)﴾ [القمر].
- المفعول (مصدر مؤول)، كقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ الْمُجْرِمُ **لَوْ يَفْتَدِي** مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ(11)﴾ [المعارج][4]، أي: (الافتداء ببنيه).

3) **(جواز تقديم المفعول على الفعل أو تأخيره)**

يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل جوازا كما في قوله تعالى: ﴿كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ (20)﴾[الإسراء] [5]، قوله: (كُلًّا نُمِدُّ): (كلا) منصوب بـ(نُمدّ)، والتنوين عوض عن المضاف إليه، أي: كل واحد من الفريقين[6]، قال العلاّمة الطباطبائي: (فقوله : "كلا نمد" أي: كلا من الفريقين المعجل لهم والمشكور سعيهم نمد؛ وإنما قدم المفعول على فعله؛ لتعلق العناية به في الكلام، فإن المقصود بيان عموم الإمداد للفريقين جميعا)[7]، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ (10)﴾ [الحديد][8]، بنصب (كلاً) وهي قراءة الجمهور[9]، قال ابن عطية: (وهي الوجه؛ لأن وعد الله ليس يعوقه عائق على أن ينصب

---

(1) ينظر: شرح الباقوليّ: 687-688.

(2) شرح ابن برهان: 58/1.

(3) شرح ابن الخبّاز: 177.

(4) شرح ابن برهان: 195، وابن الدهّان:2/ 705.

(5) شرح ابن برهان: 212، وابن الدهّان: 2/ 211، 833

(6) ينظر: الكتاب الفريد: 173/4.

(7) تفسير الميزان: 37/13.

(8) شرح: الباقوليّ: 611.

(9) ينظر: السبعة: 625، والحجة في القراءات السبع: 341، وحجة القراءات: 698.

المفعول المقدم)[1]، وقوله: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (40) ﴾[الانعام]، فقوله تعالى: (أغير) مفعول مقدم لـ(تَدْعون) وتقديمُه: إمَّا للاختصاص، كما قال الزمشخري: (بَكَّتهم بقوله: أغير الله تَدْعُون، بمعنى، أَتَخُصُّون آلهتَكم بالدعوة فيما هو عادتكم إذا أصابكم ضرٌّ أم تدعون اللَّهَ دونها)[2]، وإمَّا للإنكارِ عليهم في دعائهم للأصنام؛ لأن المنْكَرَ إنما هو دعاءُ الأصنامِ لا نفسُ الدعاء[3].

ومن حالات جواز التقديم أيضا قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ (44) ﴾[يونس]، فإفادة تقديم المفعول (أنفسهم) على عامله (يظلمون)؛ لإفادة تغليطهم بأنهم ما جنوا بكفرهم إلا على أنفسهم، وما ظلموا الله ولا رسله، فما أضروا بعملهم إلا أنفسهم[4].

المبحث الثاني: (عمل الفعل في الاسم)

الأفعال المتعدّية من حيث التصرف نوعان: **متصرفة وغير متصرفة، فأما المتصرفة** فيُستعمل منها **الماضي** نحو ظننت زيداً قائماً، و**المضارع** نحو: أظن زيداً قائماً، والأمر نحو: ظنَّ زيداً قائماً، و**اسم الفاعل،** نحو: أنا ظانٌّ زيداً قائماً و**اسم المفعول،** نحو: (زيد مظنون أبوه قائماً)، فأبوه هو المفعول الأوّل وارتفع؛ لقيامه مقام الفاعل، وقائماً المفعول الثاني، و**المصدر** نحو: (عجبت من ظنك زيداً قائماً)، ويثبت لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي، وأمّا **غير المتصرف** فاثنان هما: (هَبْ) و(تَعَلَّمْ) بمعنى (اعلم) ولا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر[5].

مجلة دراسات العلوم الاسلامية

(1) تفسير ابن عطية: 259/5.

(2) تفسير الزمخشري: 115/2.

(3) الدر المصون: 627/4.

(4) التحرير والتنوير: 180/11.

(5) شرح ابن عقيل: 2/ 44.

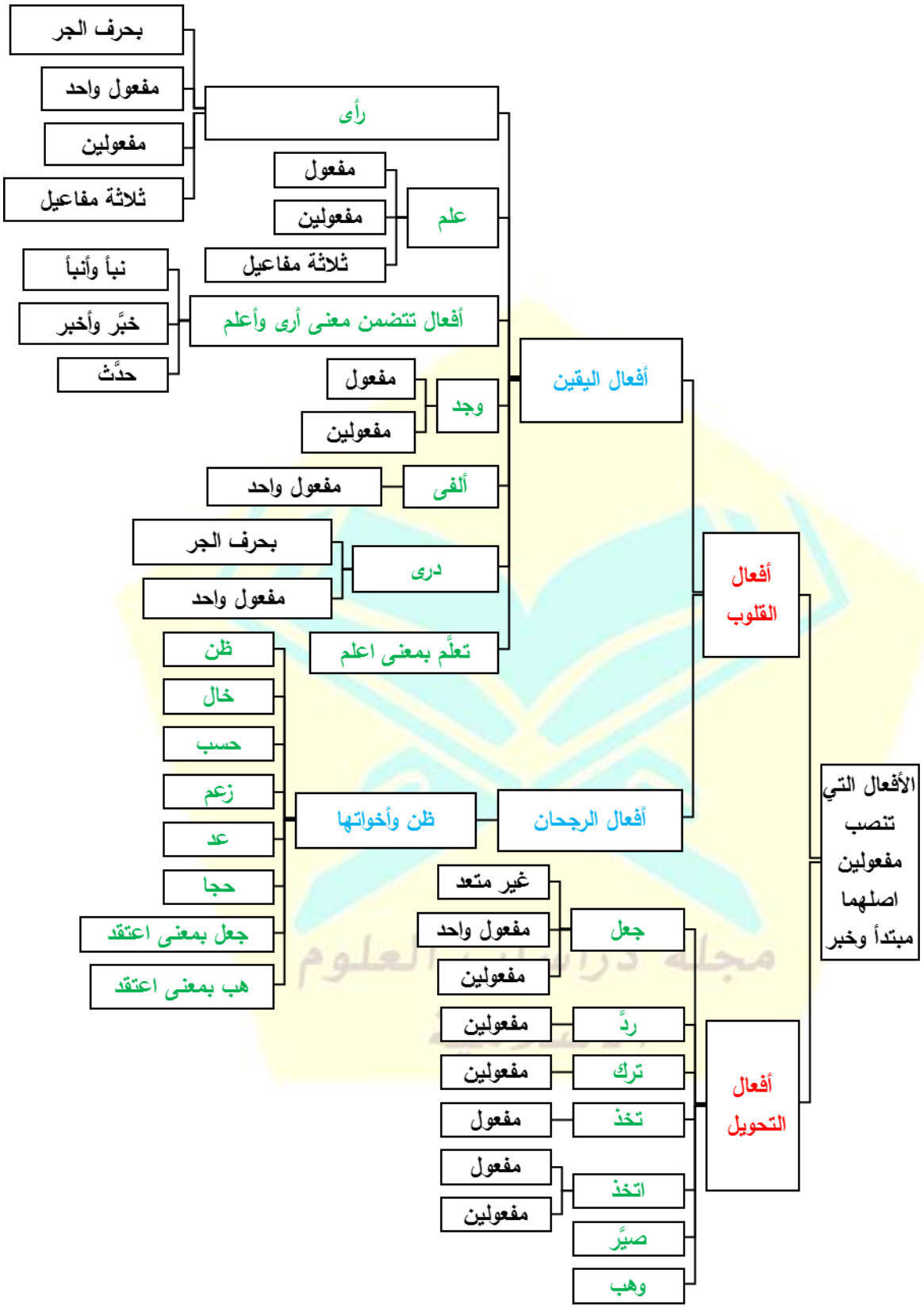

1) (نوع التعدي)

يؤثر نوع الفعل في الاسم، فالأفعال بصورة عامة على سبعة أضرب:

(**الأوّل**): لازم لا يقتضي مفعولاً، نحو: قامَ وجلسَ، وتكلَّم.

(**الثاني**): ما يقتضي مفعولاً، ولكن لا يصل إليه إلّا بحرف جر، نحو: (مررتُ)، فإنهُ يقتضي مروراً به، لكن لا يصل إليه بنفسه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ... (130)﴾ [البقرة][1].

(**الثالث**): ما تعدَّى تارةً بحرف الجرّ، وتارةً بنفسهِ، نحو: (نصحتُكَ ونصحت لكَ)، و(شكرتكَ وشكرتُ لك)، قال تعالى: ﴿أَنِ **اشْكُرْ لِي** وَلِوَالِدَيْكَ(14)﴾ [لقمان][2]، و﴿وَأَنْصَحُ لَكُمْ(62)﴾ [الأعراف][3]، و﴿وَ**نَصَحْتُ لَكُمْ** (79)﴾ [الأعراف][4]، ومثله قوله تعالى: ﴿أَ**لَمْ يَرَوْا إلى** الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوِّ السَّمَاءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (79)﴾ [النحل]، و﴿**رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ** كَوْكَبًا... (4)﴾ [يوسف].

ومن شواهد مجيئه بغير حرف جر قول النابغة الذبياني[5]:

نَصحتُ بَنِي عَوفٍ فَلَمْ يَتَقبَّلُوا *** رسُولي ولَم تَنْجَحْ لَديهمْ وَسَائِلِي

(**الرابع**): ما يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد، كما في قوله تعالى: ﴿**وَجَدَ** عَلَيْهِ **أُمَّةً** مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ(23)﴾ [القصص][6].

(**الخامس**): ما يتعدّى إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما، نحو: (أعطيتُ زيداً درهماً)، و(كسوت بكراً ثوباً)، فيجوز: (أعطيتُ زيداً)، و(كسوت بكراً)، والإتيان بمفعولين أتمّ بياناً، قال تعالى: ﴿وَ**سَقَاهُمْ** رَبُّهُمْ **شَرَابًا طَهُورًا** (21)﴾ [الإنسان][7]، و﴿**لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ** مَا سَقَيْتَ لَنَا(25)﴾ [القصص][8].

(**السادس**): ما يتعدى إلى مفعولين لا يقتصر على أحدهما، نحو: ﴿وَإِنِّي **لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا**(37)﴾ [غافر].

(**السابع**): متعدٍّ يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين، نحو: (أعلمَ زيداً أباهُ سالماً)[9].

وسائل التعدية

يتعدى الفعل بعدة طُرق منها:

1- (**التعدّي بهمزة التعدّية**)

يمكن أنْ تدخل (الهمزة) على أوّل الفعل اللازم، فتجعله يتعدَّى إلى مفعولٍ واحد، كما تدخل على أوّل المتعدّي لمفعول واحد فتجعله يتعدّى لمفعولين، وعلى أوّل الفعل المتعدّي لمفعولين فتجعله يتعدى لثلاثة مفاعيل، ولذلك تسمى همزة (أفعَل) بهمزة التعدّية، كما تسمى همزة النقل[10]؛ لأنَّها تنقل معنى الفعل إلى المفعول وتجعل الفاعل مفعولاً.

مثال ذلك الفعل اللازم (نزل) الذي جاء في قوله تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ **أَنْزَلْنَاهُ** وَبِالْحَقِّ **نَزَلَ** (105)﴾ [الإسراء]، مجرداً منها ومقترناً بها فأصبح متعدّياً بهمزة التعدّية. قال تعالى: ﴿**وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ**(4)﴾ [آل عمران][1]، فالفعل (أنزل) فعل لازم أصله

---

[1] شرح الباقوليّ: 471-472، وابن الدهّان: 202/2، وأبي البقاء: 350/1

[2] شرح الثمانينيّ: 264.

[3] شرح الثمانينيّ: 264.

[4] شرح ابي البقاء: 311/1.

[5] ديوانه: 143.

[6] شرح ابن الخبّاز: 177.

[7] شرح ابن الخبّاز: 177.

[8] شرح ابن الخبّاز: 177.

[9] ينظر: وشرح أبي البقاء: 1/ 310-311.

[10] مغني اللبيب: 1/ 102.

(نزل)، بدليل قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (193)﴾ [الشعراء][2]، ومثله الفعل (ذهب) في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي **أَذْهَبَ** عَنَّا الْحَزَنَ(34)﴾ [فاطر]، و﴿كَمَا **أَخْرَجَ** أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ(27)﴾ [الأعراف]، ومثال الفعل المتعدّي لمفعول واحد، قوله: ﴿وَقُلْ رَبِّ **أَدْخِلْنِي** مُدْخَلَ صِدْقٍ(80)﴾ [الإسراء][3]، و﴿وَقُلْ رَبِّ **أَنْزِلْنِي مُنْزَلًا** مُبَارَكًا(29)﴾ [المؤمنون][4]، فالفعلان (أدخل وأنزل) هما في الأصل (دخل، ونزل)، ينصبان مفعولاً واحداً، وبعد دخول همزة النقل عليهما، نصبا مفعولين، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا **أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا** قَرِيبًا(40)﴾ [النبأ][5]، فالفعل (أنذر) نصب مفعولين: الأوّل الكاف، والثاني (عذاباً)، وهو في الأصل فعل متعدٍ إلى مفعول واحد، بدليل قوله: ﴿**لِيُنْذِرَ بَأْسًا** شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ(2)﴾ [الكهف]، فـ(بأساً) هو مفعول الفعل (لينذر)، و(شديداً) نعت منصوب.

2- (التعدّي بتضعيف عين الفعل)

منه قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي **يُسَيِّرُكُمْ** فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ(22)﴾ [يونس]، فالفعل (سار) لازم، وبتضعيف عينه تعدّى للمفعول به وهو الضمير (الكاف)، وقوله: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي **نَزَّلَ الْفُرْقَانَ** عَلَى عَبْدِهِ(1)﴾ [الفرقان][6]، ومثله قراءة: ﴿**نَزَلَ** بِهِ **الرُّوحُ** الْأَمِينُ (193)﴾ [الشعراء] ، بتضعيف (عين) الفعل (نزل)، ونصب (الروح الأمين)، إذ عُدِّي الفعل بالتضعيف، وأضمر فيه اسم الله جلَّ ذكره، ونصب به (الروح الأمين)؛ لأنَّ (الروح) هو جبريل عليه السلام، وجبريل لم ينزل بالقرآن حتى نزَّله الله به، فهو المعنى الصحيح، وهي قراءة ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وقرأ الباقون بالتخفيف، فأضاف الفعل إلى (الروح) وهو جبريل؛ لأنَّه هو النازل به بأمر الله له، ولم يُعدِّه[7]، وتجدر الإشارة إلى أنَّ تضعيف (العين) لا يؤدي للتعدي دائما، فقد يُفيد المبالغة في الفعل، كقوله: ﴿وَ**غَلَّقَتِ** الْأَبْوَابَ(23)﴾ [يوسف][8]، فالفعل (غلّقَ) على وزن (فعّل)، ومن إحدى معانيه التكثير والمبالغة، وهنا أراد التكثير والمبالغة في المفعول به وهو(الأبواب)، أي: (غلّقت أبواباً كثيرة)[9].

3- (التعدّي بزيادة حرف الجرّ)

يُلحظ التعدّي بحرف الجرّ في قوله تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ **تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ**(20)﴾ [المؤمنون][10]، بفتح تاء الفعل (تَنبُتُ) وضم بائه، بجعلِ (الباء) للتعدية لا غير؛ لأنَّه ثلاثيّ لا يتعدَّى، وهي قراءة نافع، وعاصم، وَابن عامر، وحمزة، والكسائي، وقرأ باقي السبعة (تُنْبِتُ) بِضَم (التَّاء) وَكسر (الْبَاء)، بجعلِ (الباء) في (بالدهن) زائدَة؛ لأنَّ الفعل يتعدَّى بغير حرف؛ لأنَّهُ رباعي، من (أنبت الشَّيء)[11]، وفي قوله: ﴿لَذَهَبَ **بِسَمْعِهِمْ** وَأَبْصَارِهِمْ(20)﴾ [البقرة][12]، يرى البعض أنَّ المعنى:

---

(1) شرح ابن الدهّان: 2/ 193.

(2) شرح ابن الدهّان: 2/ 193.

(3) شرح الثمانينيّ: 288

(4) شرح الثمانينيّ: 288

(5) شرح ابن الدهّان: 2/ 308.

(6) شرح ابن الدهّان: 2/ 193.

(7) ينظر: حجة القراءات: 521، والكشف: 2/ 151-152.

(8) شرح ابن الدهّان: 2/194.

(9) ينظر: المعجم المفصل في علم الصرف: 317.

(10) شرح: الباقوليّ: 417.

(11) ينظر: كتاب السبعة في القراءات: 445، والحُجَّة في القراءات السبع: 256، والحُجَّة للقراء السبعة: 55/5، والمحتسب: 89/2.

(12) شرح ابن الدهّان: 2/ 194.

(أذهبَ سمعَهم)[1]، الكلام فيه نظر؛ لأنَّ (الباء أعطت دلالة ذهاب مَعِيَّة الله ونوره أيضاً، بدليل اختلاف دلالة الآية عن دلالة قولنا: (أذهبَ الله نورهم) التي تحتمل إذهاب النور، وبقاء الله معهم)[2].

(اجتماع نوعين من أنواع التعدّي)

قد يجتمع التعدّي بالتضعيف مع التعدّي بحرف الجرّ كما في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ وَ**زَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ** (54)﴾ [الدخان][3]، فالفعل (زوَّج): يتعدّى بنفسه إلى مفعولين الأوّل هو الضمير (الهاء)، وعُدِّيَ للثاني هنا بـ(الباء)؛ لتضمُّنه معنى: (قرنَّاهم)، والمعنى: (قرنَّاهم حوراً عيناً)، ولم يجئ في القرآن: (زوَّجناهم حوراً)، كما يقال: (زوَّجتهُ امرأةً)؛ تنبيهاً أنَّ ذلك لا يكون على حسب المتعارف فيما بيننا من المناكحة[4]، ومثله قوله: ﴿**يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ**(8)﴾ [الصف][5]، الفعل (يريدون) متعدٍ بنفسه في قوله: (ليطفئوا)، أي: (أن يطفئوا)، بدليل قوله: ﴿**يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا** نُورَ اللَّهِ (32)﴾ [التوبة]، وإنَّما زيدت (اللام) مع فعل الإرادة تأكيداً له، والعرب تجعل (لام) كي في موضع (أن) في الفعل (أمرت وأردت)[6]، وقيل: المفعول الأوّل محذوف تقديره: (يريدون الكذبَ ليطفئوا نور الله)، واللام للتعليل[7]، ثم عدِّي بحرف الجرّ (الباء) في قوله: (بِأَفْوَاهِهِمْ).

أقسام الفعل المتعدي من حيث العمل:

ينقسم عمل الأفعال المتعدّية من حيث العمل على ثلاثة أقسام[8]:

أ **(الإعمال)**: وهو نصب المفعولين، ويكون واجبا وجائزا:

- **(واجبا)** إذا تقدم على المفعولين، ولم يأتِ بعدها معلق، نحو: ظننتُ زيداً عالماً، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ **عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ** فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ(10)﴾ [الممتحنة][9]، كذلك إذا كان الناسخ منفياً، سواء كان متأخراً عن المفعولين، أم متوسطاً بينهما، نحو: شتاءً بارداً لم أظن[10].
- **(جائزا)** إذا توسطت ظن أو إحدى أخواتها بين معموليها، نحو: (زيداً **ظننت** عالماً)، أو تأخرت عنهما، نحو: (زيداً عالماً ظننتُ).

ب **(الإلغاء)**: وهو (إبطال العمل لفظًا ومحلاً، لغير مانع؛ لضعف العامل)[11]، ويكون جائزا وواجب الإهمال:

- **(جائزا)** في أَفعالِ **القلوب إذا لم تسبق مفعولَيها**، فإن توسطت بينهما فإعمالُها وإلغاؤها سِيّان، تقول: (خليلاً ظننتُ مجتهداً، وخليلٌ ظننتُ مجتهدٌ)، وإن تأخرت عنهما جاز أن تَعمَل وإلغاؤها أَحسن، تقول: (المطرُ نازلٌ حَسِبتُ، والمطرَ نازلاً حسبتُ)، فإن تقدَّمت مفعولَيها، فالفصيح الكثيرُ إعمالها، وعليهِ أكثرُ

---

(1) اللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 270، وشرح المفصَّل: 4/ 311.

(2) التوكيد رؤية دلاليَّة في السياق القرآني: 26.

(3) شرح الثمانينيّ: 266.

(4) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: 137/9، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: 107/4، وحدائق الروح والريحان: 405/26.

(5) شرح ابن الدهّان: 195/2.

(6) الجنى الداني: 123.

(7) ينظر: الفريد: 6/ 144، والجنى الداني: 123.

(8) ينظر: النواسخ الفعلية دراسة نظريَّة تطبيقية من القرآن الكريم: 61-63، والإلغاء والتعليق في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر: 270-274.

(9) شرح ابن برهان: 108.

(10) أوضح المسالك: 2/ 56.

(11) التفسير البسيط: 15/ 300.

النُّحاة، تقول: (رأيتُ الحقَّ أَبلجَ)، ويجوزُ إهمالُها على قِلةٍ وضعفٍ، وعليه بعضُ النُّحاةِ، ومنه قولُ كعب بن زهير[1]:

أَرْجُو وآمُلُ أنْ تَدْنو مَوَدَّتُها *** وما **إخالُ لدَيْنا منْك تنويلُ**

أي: وما إخاله لدينا منك تنويل، فالهاء ضمير الشأن وهي المفعول الأوّل، و(لدينا منك تنويل) جملة في موضع المفعول الثاني[2].

- **واجب** الإهمال إذا كان العامل مصدراً متأخراً نحو: (المطر قليل- ظني غالبٌ)؛ لأن المصدر المتأخر لا يعمل في شيء متقدم عليه[3].

ت (التعليق) وهو: (إبطالُ عمل الفعل القلبيِّ **لفظاً** لا محلاً، لمانع)[4]، فتكونُ الجملةُ بعده في موضع نصبٍ على أنَّها سادَّة مَسد مفعوليه.

- (**أنواع الفعل المعلق**) ثلاثة أقسام:

1. (**متعد بحرف جرّ**)

كما في قوله تعالى: ﴿**فَلْيَنْظُرْ** أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا(19)﴾ [الكهف]، الفعل (نظر) فعل لازم وليس متعدٍ: أيُّ مبتدأ، و(أزكى) خبر، و(طعاماً) تمييز محول عن المضاف إليه، أي: (أيُّ أطعمة المدينة أزكى وأحلّ وأرخص وأطيب)[5]، والجملة بعده في موضع نصب بإسقاط حرف الجرّ (في)، إن جعلت النظر بمعنى التفكر، وإما الحرف (إلى) إن جعلته بمعنى (البصر) ومنه: فكرت أهذا صحيح أم لا، أي فكرت (في).

2. (**متعد بنفسه إلى واحد**)، والجملة بعده في موضع مفعوله

نحو: (عرفتُ أيُّهم زيد)، و(أما ترى أيُّ برق ها هنا)؛ لأنَّ (ترى) في هذا المثال بَصَريَّة على الأصح.

3. (**متعدّ بنفسه إلى اثنين**) والجملة بعده سادّة مسد المفعولين

كقوله تعالى: ﴿**وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنا أَشَدُّ عَذاباً** وَأَبْقى(71)﴾ [طه]، (أيُّنا) استفهاميَّة، مبتدأ، و(أشد) خبر، والجملة في محل نصب سادة مسد مفعولي (تعلمنّ)؛ لأن الفعل علق بـ(أي) الاستفهاميَّة. ومثله: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصى(12)﴾ [الكهف][6].

- **تعليق أفعال (ظن وأخواتها)**

يجب تعليق الفعلِ، إذا كان هناك مانع من إعماله، وتعلق هذه الأفعال؛ لاعتراض **ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها**؛ ولأنّك لو أعملتها لجعلتَ ما بعد ما له الصدارة معمولًا لما قبلها، فيخرج عن أن يكون له صدر الكلام[7]، والمراد بما له صدر الكلام هو:

1. (ما النافية): كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ **عَلِمْتَ مَا** هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ (65)﴾ [الأنبياء].

---

(1) ديوانه: 62.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 2/ 48.

(3) اوضح المسالك: 2/ 56.

(4) شرح قطر الندى: 176.

(5) إعراب القرآن وبيانه: 5/ 556.

(6) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 417، وتمهيد القواعد: 3/ 1533.

(7) شرح قواعد الإعراب: 1/ 27.

2. (لا النافية): نحو: **علمتُ لا** زيدٌ قائمٌ ولا عمرو.
3. (إن النافية): كقوله تعالى: ﴿وَ**تَظُنُّونَ إِنْ** لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا (52)﴾ [الإسراء].
4. (لام الابتداء): كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ **عَلِمُوا لَـمَنِ** اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ(102)﴾ [البقرة][1]،
5. (لام القسم)، نحو قول الشاعر لبيد بن ربيعة[2]:

ولقد **علمتُ لتأتينَّ** منيتي *** إنّ المنايا لا تطيشُ سهامُها

6. (الاستفهام) بالحرف أو بالاسم:

بالحرف، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ **أَدْرِي أَ قَرِيبٌ** أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ (109)﴾ [الأنبياء]، و**بالاسم**، نحو قوله تعالى: ﴿﴿**لِنَعْلَمَ أَيُّ** الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا (12)﴾ [الكهف][3]، وقوله: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا **أَيَّ** مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ (227)﴾ [الشعراء][4].

ومن خلال النظر فيما سبق يبدو لنا أنَّ **التعليق بحسب القاعدة اللغوية يُحَتِّم أن يكون المفعول جملة، فضلا عن وجود ما له صدر الكلام بين فعل الظن ومعموليه، ولأنَّه لا تظهر الحركات على الجملة فقد لا يُعدُّ هذا مانعا واضحا للتمييز بين الإعمال والإلغاء** كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ **مَا** هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ (65)﴾ [الأنبياء]، الذي نرى فيه استحالة وضع الحركات الإعرابيّة على الألفاظ؛ لتبين لنا موقعها من الإعراب، فنتبين الإعمال من الإلغاء من التعليق، فـ(**ما**) النافية مبنيّة، واسم الإشارة (**هؤلاء**) مبنيّ، والفعل (**ينطقون**) المرفوع لتجرده عن الناصب والجازم هو جملة لا تظهر عليها الحركة الإعرابيّة بل تكون في محل، وتأسيسا على ذلك يكون التعليق هو الأنسب، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ **إِنْ لَبِثْتُمْ** إِلَّا قَلِيلًا (52)﴾ [الإسراء]، **فاستحالة وضع الحركة على الجملة الفعلية، لا يُبين عمل الفعل (تظنون) من عدمه**، وهنا أيضا يكون التعليق مناسبا، ومثله نرى في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا **لَـمَنِ** اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ(102)﴾ [البقرة].

أمّا إن كانت حركة أحدهما بالرفع كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَ **قَرِيبٌ** أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ (109)﴾ [الأنبياء]، وقوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ **أَيُّ** الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا (12)﴾ [الكهف]، فهي **دليل الإلغاء**؛ لأنَّ عمل ظنَّ وأخواتها النصب، وتنوين الضم على (قريبٌ) في الآية الأولى، والضمَّة على (ايُّ) في الآية الثانية دليل الإلغاء، وإنْ لم تظهر حركة النصب على المفعول الثاني لأيٍّ سبب؛ لأنه من غير المعقول أنْ لا يعمل الفعل في المفعول الأوّل ويعمل في الثاني.

وأمّا إنْ كانت حركة ما بعدها النصب كما في قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا **أَيَّ** مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ (227)﴾ [الشعراء]، فهذا لا يعني عملها؛ لأنَّ (أيَّ) مفعول مطلق للفعل (ينقلبون) وليس للفعل (سيعلم)، وبالتالي فهي ليست **دليل الإعمال**، فضلا عن أنَّ المفعول الثاني (ينقلبون) هو جملة فعلية لا تظهر عليها حركة تحدد موقعها.

وتأسيسا على كلِّ ما سبق فقد يبدو لنا أنَّ تعريف التعليق بـ(إبطال عمل الفعل القلبي لفظا لا محلا) قد لا يكون جامعا مانعا؛ لاستحالة وضع الحركة على المبنيّ من الألفاظ فضلا عن الجملة، ولو كان في التعريف ما يتطرق إلى المبنيّ من الألفاظ، أو المقدرة حركته، أو ما هو في محل إعراب؛ لاتضحت الصورة، وبدت أكثر دقة وتمييزا.

---

[1] شرح الباقوليّ: 374، وابن الدهّان: 2/ 216.

[2] لم اجده في ديوانه.

[3] شرح ابن برهان: 108، 161، والباقوليّ: 425، وابي البقاء: 319/1.

[4] شرح أبي البقاء: 319/1.

النتائج:

بعد النظر في القواعد اللغوية المتعلقة بحالة النصب والشواهد القرآنية المتعلقة بذلك تأكد لنا أن الحالة الإعرابية للفظ تتأثر أحيانا بسبب التقديم أو التأخير، أو بسبب الصيغة الصرفية، نوضح ذلك في المخطط التالي:

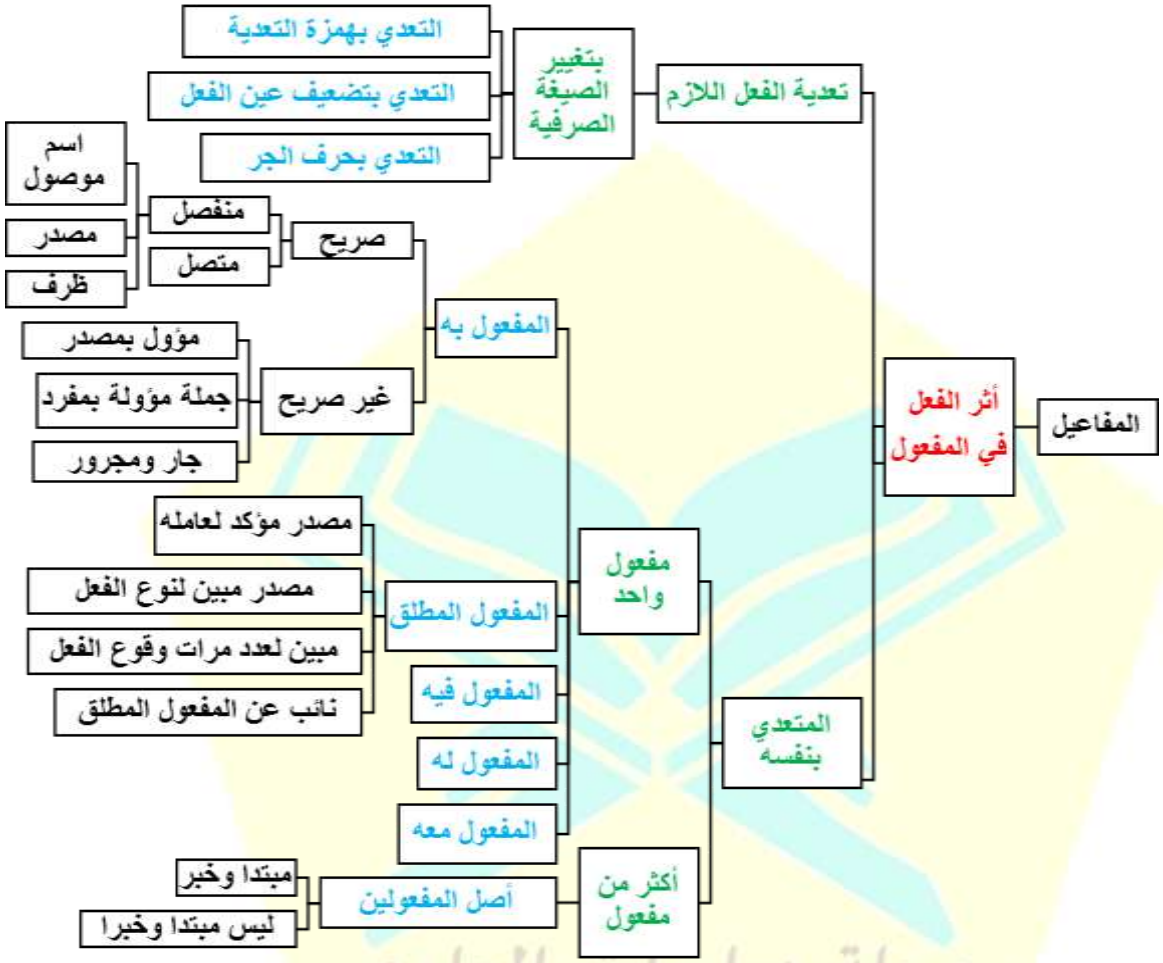

كما تتأثر الحالة الإعرابية بسبب نوع عمل الفعل في الاسم، كما في حالتي الإلغاء أو التعليق، ولاسيما أن التعليق بحسب القاعدة اللغوية يُحَتِّم أن يكون المفعول جملة، فضلا عن وجود ما له صدر الكلام بين فعل الظن ومعموليه، ولأنَّه لا تظهر الحركات على الجملة فقد لا يُعدُّ هذا مانعا واضحا للتمييز بين الإعمال والإلغاء، فاستحالة وضع الحركة على الجملة الفعلية لا تُبين عمل الفعل من عدمه.

المصادر والمراجع

1) إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت: 1403هـ)، الطبعة الرابعة، 1415 هـ- 2000م، دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية، (دار اليمامة – دمشق – بيروت)، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت).

2) إعراب القرآن: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحويّ (ت 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة الأولى، 1421 هـ-2001 م، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.

3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

4) التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

5) التفسير البسيط: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت 468هـ)، تحقيق: أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الطبعة الأولى، 1430 هـ، عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

6) تفسير الميزان – العلامة الطباطبائي http://www.al-kawthar.com/maktaba/list 2.htm

7) توجيه اللمع (شرح كتاب اللمع لابن جني): أحمد بن الحسين بن الخباز (ت 637هـ)، تحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، ط الأولى، 1423هـ-2002م، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.

8) الجدول في إعراب القرآن الكريم: محمود بن عبد الرحيم صافي (ت 1376هـ)، الطبعة الرابعة، 1418 هـ، دار الرشيد، دمشق – مؤسسة الإيمان، بيروت.

9) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة (ت 1404 هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة.

10) ديوان النابغة الذبياني: زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع بن مرّة بن عوف بن سعد، الذبياني، الغطفاني (18 ق. هـ-605 م)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.

11) ديوان كعب بن زهير: كعب بن زهير بن أبي سلمى، حققه وشرحه وقدم له: الأستاذ علي فاعور، 1417 هـ - 1997 م، دار الكتب العلمية.

12) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون 1400 هـ - 1980 م، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه.

13) شرح التسهيل (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت 778 هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الطبعة الأولى، 1428 هـ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربيّة.

14) شرح اللمع: ابن برهان العكبري أبو القاسم عبد الواحد بن علي الاسدي (ت 456هـ)، حققه: د. فائز فارس، الطبعة الأولى، 1404هـ-1984م، الكويت.

15) شرح اللمع: أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت 543هـ)، تحقيق ودراسة د. ابراهيم بن محمد أبو عباة، 1411هـ-1990م، أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

16) شرح قطر الندى وبل الصدى: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، 1383هـ، القاهرة.

17) شرح قواعد الإعراب لابن هشام: محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده (ت 950 هـ)، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، الطبعة الأولى، 1416 هـ - 1995 م، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية).

18) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، 1987م، (ط: 4)، دار العلم للملايين – بيروت.

19) الغرّة في شرح اللمع: (شرح ابن الدهان)، أبو محمد سعيد بن المبارك ابن الدهان (ت 569)، دراسة وتحقيق: د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، الطبعة الأولى، 1432هـ-2011م، دار التدمرية، المملكة العربيّة السعودية.

20) الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب الهمذاني (ت 643 هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، الطبعة الأولى، 1427 هـ - 2006 م، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربيّة السعودية.

21) الفوائد والقواعد: (شرح الثمانيني)، عمر بن ثابت الثمانيني (ت 442هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الوهاب محمود الكحلة، الطبعة الأولى، 1424هـ-2003م، مؤسسة الرسالة.

22) كتاب المتبع في شرح اللمع، (شرح أبي البقاء)، أبو البقاء العكبري (ت 616هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الحميد حمد محمد حمود الزوي، الطبعة الأولى، 1994م، منشورات جامعة قات يونس، بنغازي.

23) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، الطبعة الثالثة - 1407 هـ، دار الكتاب العربي – بيروت.

24) مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت 437هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الطبعة الثانية، 1405، مؤسسة الرسالة – بيروت.

25) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات وحامد عبد القادر ومحمد علي النجار، بيروت- لبنان، (د.ت)، المكتبة العلمية.

26) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الطبعة السادسة، 1985، دار الفكر – دمشق.

الدوريات والبحوث الالكترونية

27) الإلغاء والتعليق في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، مجلة كلية العلوم الإسلامية. https: //jcois. uobaghdad. edu. iq/index. php/

28) تقديم الفاعل على الفعل – ثغرة النَّحو العربيِّ المؤسفة، بقلم الأستاذ: يسري سلال، برعاية موقع نحو دوت كوم – https://newnahw. com/2019/03/30/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B9%D9%84-%D8%AB%D8%BA%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%91%D9%8E%D8%AD%D9%88/

29) جدول الأفعال المتعدية بحرف جر، محمود قحطان https: //mahmoudqahtan.

30) المفعول به وأساليبه في النحو التعليمي على ضوء ما جاء في القرآن الكريم وديوان ذي الرمة: حسن محمد حسن القرني، رسالة ماجستير بإشراف أ. د. محمد صفوت مرسي، المملكة العربية السعودية –جامعة أم القرى– 2000م.

31) من لطائف صيغة (استفعل) اللغوية، بحث مخطوط، أ. د. عزّة عدنان أحمد عزّت، والباحث سردار عباس محمد فاضل، جامعة زاخو، كلية العلوم الانسانية، قسم اللغة العربية.

32) زاوية لغوية (تقدم الفاعل على الفعل) https: //www. omandaily. om/

33) فتح همزة (أنَّ) وكسرها – رؤية دلاليّة، أ. د. عزّة عدنان أحمد عزّت، بحث منشور على موقع المؤتمر الدولي التاسع للغة العربية المنعقد بتاريخ 6-8/ 11 / 2023 م، دبي / الإمارات العربية المتحدة.

مجلة دراسات العلوم الاسلامية